يجب عليهما الاخفات فى الموضع الذى يجب فيه على الرجل الاخفات فقيل
بالاول وهو الواجوط وقيل بالثانى وذكر جماعة ان المخنثى المشكل يتخير فى موضع
الجهر ان لم يسجدها الاجانب ولا يتعين عليها الاخفات ولا اشكال فى وجوب
الجهر بها فى مواضع الاخفات فقيل يجهر ويسجد بالامام والمنفرد فى الاخيرتين
والاخيرتين وقيل يسجد خاصة وقيل يسجد فى الاولتين فقط وقيل يجب فقط
وقيل يجب فى اولى الظهرين فى كل من الجهر والسورة والمعتمد الاول واختلف
الاصحاب فى الجهر بالقراءة فى ظهر يوم الجمعة فقيل يسجد فقط وقيل يسجد
للامام دون المنفرد وقيل لا يجهر فقط والمعتمد الاول وهل الاحوط ترك الجهر
فقط كما صرح به بعضهم والاتيان كما صرح به اخر الاقرب الاول ويسجد الجهر فى
صلوة الجمعة ولا يجب وقضاء الفرائض اليومية كاداتها فى الجهر والاخفات
فان قضى ما يجب فيه الاخفات اداء اخفت وان قضى ما يجب فيه الجهر اداء
جهر ولا فرق فى ذلك بين وقوع القضاء نهارا او ليلا واذا قضى الرجل عن المرأة
فيجب عليه الجهر والاخفات فى مواضعهما واذا قضت المرأة عن الرجل
فالظاهر ان حكمه حكم الاداء اى انها للمرأة المقضى عنها اذا اختلف القاضى والمقضى عنه بان كان القاضى الرجل والمقضى عنه المرأة او بالعكس فهل يتخير
القاضى بين الجهر والاخفات او لا فيه اشكال والاحوط مراعاة القاضى الجهر و
الاخفات فى مواضعهما فقط ولو كان امرأة واذا ترك الجهر والاخفات فى
محلهما جاهلا بالحكم فلا تبطل صلوته ولا قراءته ولو تذكر فى الاثناء الاخلال
لم يستأنف بل يعود الى ما يجب عليه وقيل يجوز الاستيناف ولا يجوز

ان

ان يقرء فى الفرائض اليومية احدى سور العزائم الاربع وفاق المعظم ولو قرأ احديها
فيها استحبابا فهل يفسد بذلك صلوته او لا فيه اشكال والتحقيق ان يقال اذا قرأ
ذلك واجتزى به ثم ركع فلا اشكال فى الحكم ببطلان صلوته حينئذ على المختار من انه لم
الاتيان بسورة كاملة فى الفرائض اليومية ويجب عليه الاتيان بالسجود فورا ولو
قرأه ذلك ولكن لم يتجاوز به بل قرأ معه سورة اخرى من غير العزائم فان قلنا بان
القران بين السورتين مبطل للصلوة فلا اشكال حينئذ فى بطلانها بناء على ذلك بل يحكم
على هذا بالبطلان بمجرد قرائته من العزيمة المنهى عنها وان قلنا بان القران غير مبطل
وقرأ سورة اخرى مع تلك السورة فهى الحكم بفساد الصلوة حينئذ اما قرأ السجود والتلاوة
مشكل الاشكال وقد ذهب جماعة الى الحكم بالفساد والاحوط ابطال هذه الصلوة
ثم الاتيان بسجود التلاوة ثم استينافها وان تممها فالاحوط الاعادة ايضا وصرح بعض
الاصحاب بانه يبطل المتلوة بمجرد الشروع فى القراءة وان لم يبلغ موضع السجدة وهو
حسن ان قلنا بانه لا يجوز قراءة شئ من القران بعد الجحد زيادة على السورة الكاملة
وانه يبطل المتلفقة او جعلنا ما يقرأه من بعض السورة كلا ما مبطلا وفى كلا الامرين
اشكال ويجرى على قول من يكتفى ببعض السورة فى الفريضة كفاية ما يقرأه من القرائة
من دون السجدة وكما لا يجوز قراءة سور العزائم فى الفريضة كذا لا يجوز قراءة
خصوص اية السجدة ولا استماع اليها عمدا ولو اتفق قرائتها او استماع اليها عمدا فحكمه
لو قرأها تمام السورة عمدا وان قرأ فى الفرائض اليومية احدى سور العزائم سهوا او نسيانا
فان تذكر قبل الوصول الى المنصف والى السجدة فهو جماعة بانه يجب ح العدول
الى سورة اخرى غير العزائم وهو جيد وان تجاوز المنصف ولم يبلغ السجدة